حماية النساء والأطفال والشيخوخة في الشريعة والقانون الدولي

جودت عبد طه المظلوم

محاضر بكلية الدعوة الإسلامية- غزة - فلسطين

jawdatmazloom@gmail.com

الملخص:

ما من أمانة في عنق العالم تفوق في قدسيتهما الأطفال والنساء والشيخوخة، وما من واجب يعلو في أهميته فوق احترام الجميع لحقوقهم، لأن حمايتهم واحترام حقوقهم حمايةً لماضي ومستقبل البشرية بأسرها. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يغفل الاهتمام بهذه الفئات؛ لهذا جاء هذا البحث، وقد قسمت بحثي إلى مبحثين جاء المبحث الأول التعريف بالحقوق والحماية المقررة في الشريعة والقانون الدولي، واشتمل المطلب الأول: على التعريف بالحقوق والحماية، أما المطلب الثاني: فكان الحديث عن الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيخوخة في الشريعة الإسلامية، وجاء المطلب الثالث: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيخوخة في القانون الدولي. بيد أن أكثر هذه الانتهاكات وأشدّها خطراً على الإطلاق هي التي تحدث للأطفال والشيخوخة والنساء من جزاء اندلاع الحروب والنزاعات، والتي تخلف وراءها أعداداً كبيرة من الضحايا يكون من هذه الفئات؛ لذا جاء هذا البحث، وقد قسمت بحثي إلى مبحثين جاء المبحث الأول التعريف بالحقوق والحماية المقررة في الشريعة والقانون الدولي، واشتمل المطلب الأول: على التعريف بالحقوق والحماية، أما المطلب الثاني: فكان الحديث عن الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيخوخة في الشريعة الإسلامية، وجاء المطلب الثالث: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيخوخة في القانون الدولي. أما المبحث الثاني: فكان الحديث عن الحماية القانونية للنساء والأطفال والشيخوخة أثناء النزاعات المسلحة. فالمطلب الأول: تحدثت فيه عن حماية النساء والأطفال والشيخوخة كجزء من السكان المدنيين. والمطلب الثاني: ذكرت الحماية القانونية للنساء والأطفال والشيخوخة زمن النزاعات المسلحة. وفي المطلب الثالث: تحدثت عن أهم وسائل الحماية للنساء والأطفال والشيخوخة وقت النزاعات. تم تناولت موضوع حظر اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة قبل وبعد البروتوكول الاختياري لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكول اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. لينتهي بحثي بخاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي أمل أن تجد لها طريق النور.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، الحماية القانونية، النزاعات المسلحة.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. فإن موضوع حماية النساء والأطفال والشيخوخة في الوقت الحاضر سواء كان في نطاق القوانين الداخلية، أو الدولية، يحتل مكاناً واسعاً وبارزاً، ودليل ذلك وجود اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ م والبروتوكولين الإضافيين الكثير من المواد القانونية الخاصة بالنساء والأطفال والشيخوخة.

ولكن هل مجرد النصوص القانونية والادعاءات بحقوق وحماية هؤلاء كافية؛ دون السعي إلى تطبيق تلك النصوص؟ وإذا كان هناك من يقول بأن هناك منظمات دولية يدافعون عن الحقوق، فأسأل ماذا فعلت تلك المنظمات أثناء الحرب الشيشانية والبوسنية، والكوسوفية، والحروب الشرق أوسطية، وخاصة في فلسطين، وسورية، ولبنان، والعراق، واليمن، وغيرها لصالح هذه الفئات الضعيفة؟

وماذا قدموا لأولئك المستضعفين؟ فهذا ليس سؤالاً بل سؤال كل فرد يحب الإنسانية بعيداً عن التعصبات الدينية والسياسية وغيرها.

وإن الغرض من هذا البحث هو بيان القواعد والأسس التي وردت في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، والتي تحمي النساء والأطفال والشيخوخة أثناء الحروب وغيره.

وإن أهم الصعوبات التي واجهتني ووقفت في طريقي هي قلة المصادر، حيث إن فكرة القانون الدولي أصلاً فكرة جديدة، لهذا فإن المؤلفات في هذا الموضوع كانت نادرة ولكن بالرغم من ذلك ويعون من الله تعالى قد أتممت بحثي والحمد لله. وفي النهاية أشير إلى أنني قدمت هذا البحث رغبة مني في إثراء هذا الموضوع؛ وتوضيح ما هو غامض من مفاهيم للحماية الدولية. لذا وجدت لزماً عليّ البحث في هذا الموضوع، وبيان الحماية الشرعية والقانونية لحماية المدنيين من النساء والأطفال والشيخوخة فكان هذا البحث: حماية النساء والأطفال والشيخوخة في الشريعة والقانون الدولي

أولاً: مشكلة البحث:

الغرض من هذه الدراسة هو بيان أسس حماية الأطفال والنساء والشيخوخة أثناء فترة النزاعات المسلحة من الناحية الشرعية والقانونية، وبحث سبل حماية الأطفال والنساء والشيخوخة من حيث الاعتداء عليهم من قبل أطراف النزاع، وتسلط الضوء على الانتهاكات الممارسة على الأطفال والنساء والشيخوخة أثناء فترة النزاعات المسلحة، وبحث إسهامات ودور الهيئات الدولية والمنظمات واللجان الدولية في توفير حماية شاملة وكاملة للأطفال والنساء والشيخوخة أثناء فترة النزاعات المسلحة.

ثانياً: طبيعة الموضوع:

هو عبارة عن دراسة شرعية وقانونية للحديث عن حماية المدنيين من الأطفال والشيخوخة والنساء، من الناحية الشرعية والقانونية، وما يدخل ضمن الحماية هذه بما يتناسب الزمان والمكان والحال.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي:

1. عظيم الفائدة العلمية المترتبة على بحثه: المتعلقة بحماية الشيخوخة والنساء والأطفال.
2. ملامسة الموضوع للواقع حيث إن الطوارئ يبتلى بها عامة الناس وتكثر الأسئلة حولها.
3. التعرف على مرونة الشريعة في أحكامها مع المتغيرات الطارئة التي سببتها الطوارئ؛ حيث أرى سماحة الدين وشمولية الأحكام الفقهية لكل طارئ، وصلاحيات الشريعة لكل زمان ومكان.
4. ما أسمعته وأشاهده في الدول الغربية من المناداة بحقوق الإنسان، ورعايته، واحترامه، مما هو مقرر في الشريعة الإسلامية، فأردت بيان ذلك مقارناً، بما جاء في الإسلام- قبل أربعة عشر قرناً- وما جاؤوا به من أنظمة متأخرة؛ تأكيداً أن الإسلام دين الرحمة، والكرامة، وأنه صالح لكل زمان ومكان.
5. الحاجة الملحة في هذا العصر لمن يدافع عن هذه الفئة الهشة (النساء والشيخوخة والأطفال) فديننا واضح بين، يأمر بالعدل والإحسان، وإعطاء كل ذي حق حقه، لا دين إرهاب وتطرف كما يزعم الناقمون عليه.
6. أن البحث في مثل هذه الموضوعات، والمقارنة بين القوانين الدولية وبين ما جاء بشأنها في الفقه الإسلامي يساعد على نشر دين الإسلام، والدعوة إلى الله، عندما يرى المطلع على الحقيقة بأدلتها.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

1. أسباب اختياري لهذا الموضوع أوجزها فيما يلي :
2. إن اختياري لهذا البحث راجع لأهميته التي سبق أن ذكرتها.
3. من خلال معرفتي لموقف بعض الدول العربية والإسلامية في عدم البت في قضية حماية الشيخوخة والنساء والأطفال، فكان لابد لي من تبين أحكام ممارسة هذه القضايا قانوناً وشرعاً، وبيان أحكامها وضوابطها الشرعية والقانونية.
4. رغبت في زيادة تحصيلي العلمي في هذا الموضوع.
5. إبراز الحقوق والحماية لهذه الفئة الهشة بالشريعة والقانون الدولي.
6. دعماً لعمل الإخوة في لجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر الدولي ومدي أهمية ونشاط هاتين المؤسساتين في العمل الانساني.

خامساً: الجهود السابقة:

لعل موضوع حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة قد حظي الاهتمام والدراسة من العديد من الباحثين، إلا تلك الدراسات كان يغلب عليها الجانب النظري ومن أبرزها:

١. القانون الدولي ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة للباحثة رنا حجازي من منشورات دار المهمل اللبناني بيروت عام ٢٠٠٩م والتي تقع في ٢٥٦ صفحة، وأهم ما تناولت هذه الدراسة بيان القانون الدولي وقواعد الحماية، وهذا يمكن الاستفادة منه؛ إلا أنه قاصر على القانون الدولي فأدرجت مقارنتي له بالشريعة الإسلامية.
٢. حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية للباحث خليل العيادي جامعة كليمنس العالمية بغداد عام ٢٠٠٨م، والتي يقع في ٣١٠ صفحات، وأهم ما تناوله هذا البحث دراسة ومقارنة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية، وبينت موقف الشريعة وأنها هي المصدر الأصل الذي اعتمد القانون الدولي عليها.
٣. الحماية الجزائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة: دراسة تحليلية للدكتور اسماعيل عبد الرحمن من منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة عام ٢٠٠٨م، تقع في ٣٧٧ صفحة، أهم ما تناولته الدراسة صور الجرائم وتصرفات العدوان الاسرائيلي.

سادساً: خطة البحث:

سيقع البحث بإذن الله تعالى في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة مشتملة على أهم النتائج والتوصيات: أما المقدمة: فاحتوت على: مشكلة البحث، وطبيعة الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، والجهود السابقة فيه، وخطة البحث، ومنهجيته.

وستكون مباحث هذا البحث كالتالي:

المبحث الأول:

الحقوق والحماية المقررة في الشريعة والقانون الدولي ويشتمل على:

المطلب الأول: التعريف بالحقوق والحماية.

المطلب الثاني: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيوخ في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيوخ في القانون الدولي.

المبحث الثاني:

الحماية القانونية للنساء والأطفال والشيوخ أثناء النزاعات المسلحة.

المطلب الأول: حماية النساء والأطفال والشيوخ كجزء من السكان المدنيين.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للنساء والأطفال والشيوخ زمن النزاعات المسلحة.

المطلب الثالث: وسائل الحماية للنساء والأطفال والشيوخ.

وينتهي البحث بخاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي سيتوصل إليها البحث.

سابعاً: منهجية البحث:

سأسلك أثناء البحث المنهجية التالية:

١. عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله ﷻ.
٢. تخرج الأحاديث وعزوها إلى مظانها من كتب السنة؛ وذلك عن طريق ذكر اسم الكتاب، ثم رقم الحديث، ثم رقم الجزء والصفحة، ثم ذكر الكتاب والباب، مع نقل الحكم على الحديث إن أمكن، إلا ما كان في الصحيحين.
٣. نسب الأقوال إلى قائلها من كتبهم المعتمدة، وذلك بذكر اسم الكتاب ثم رقم الجزء والصفحة.
٤. الحرص على تتبع المسائل الفقهية والقانونية في مظانها الأصلية من كتب الفقه والقانون، بالإضافة إلى الكتب الحديثة ذات الشأن، مع التزام الدقة في العزو والتوثيق، بما تقتضيه الأمانة العلمية.
٥. اعتمدت على الأسلوب التحليلي لقواعد القانون الدولي من خلال استخراج النصوص التي توفر الحماية القانونية للأطفال والنساء والشيوخ من كافة الوثائق الدولية المعنية بحمايته أثناء النزاعات المسلحة.
٦. شَرَح وتعريف المصطلحات والألفاظ الغريبة في البحث.
٧. قمت بترجمة لبعض الاعلام التي ذكرتها في البحث.

١. تذييل البحث بفهارس عامة تتضمن:

أ. فهرس الآيات القرآنية.

ب. فهرس الأحاديث الشريفة.

ت. فهرس المصادر والمراجع.

ث. فهرس الموضوعات.

واني إذ أقدم هذا العمل المتواضع لأبناء أمتنا خدمة لشريعتنا، فقد قصدت به رضا الله تعالى، ووجهه الكريم، فإن وفقت فيه فالحمد لله على توفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، ولا حول ولا قوة إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنبت، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول: الحقوق والحماية المقررة في الشريعة والقانون الدولي.

المطلب الأول: التعريف بالحقوق والحماية.

الفرع الأول: تعريف الحق في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الحق في اللغة: الحق مصدر حق الشيء يحقه، إذا ثبت ووجب، وجمعه حقوق وحقاق.

والحق يطلق على المال، والملك، والموجب الثابت، ومعني حق الأمر: وجب وقوع بلا شك.^(١)

وعرفه الجرجاني: بأنه الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، والحق اسم من أسماء الله تعالى، وقيل من صفاته.^(٢) وعلى ذلك نجد أن كلمة الحق تطلق على عدة معاني منها.

١. الثبوت والوجوب، وفي هذا المعني تفيد ثبوت الحكم ووجوبه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾^(٤).

٢. ومنها الأمر الثابت والموجود، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٥).

٣. ومنها الحق ضد الباطل كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٦). وقوله تعالى: ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾^(٧).

٤. ومنها الحق بمعني اليقين كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٨).

٥. ومنها يستعمل بمعني العدل، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(١٠).

٦. ويرد الحق بمعني الواجب، أو الحكم، أو الحظ والنصيب.^(١١) قال تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمُخْرُومِ﴾^(١٢).

ثانياً: تعريف الحق عند الفقهاء والأصوليين والمعاصرين.

أولاً: تعريف الحق عند الفقهاء والأصوليين.

^(١) لسان العرب لابن منظور ج ١ ص ٤٩ وما بعدها، القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ١ ص ٣٢١، المصباح المنير للفيومي ج ١ ص ١٤٣، ١٤٤، مختار الصحاح للرازي

ص ٧٤، الموسوعة الكويتية لمجموعة من العلماء مادة حق ج ١٨ ص ٧.

^(٢) التعريفات للجرجاني ص ٩٤.

^(٣) سورة يس آية ٧.

^(٤) سورة القصص آية ٦٣.

^(٥) سورة الأعراف آية ٤٤.

^(٦) سورة البقرة آية ٤٢.

^(٧) سورة الأنبياء آية ١٨.

^(٨) سورة الذاريات آية ٢٦.

^(٩) سورة غافر آية ٢٠.

^(١٠) سورة الأنعام آية ١٥١.

^(١١) لسان اللسان تهذيب اللسان لابن منظور مادة حق ج ١ ص ٢٧٦، القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٨٧٤، مختار الصحاح للرازي ص ٧٤.

^(١٢) سورة الذاريات آية ١٩.

علي الرغم من كثرة استخدام الفقهاء لكلمة الحق في كتاباتهم، فلم يذكروا تعريفاً اصطلاحياً واضحاً للحق، وكانت تعريفاتهم للحق فيها نوع من الإجمال أو بيان للأقسام، فهذا الإمام القرافي يعرف الحق بقوله: "حق الله أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه" وأول حديث رسول الله ﷺ: "حق الله على عباده أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً" ^(١) فقال: "والذي يقتضي أن حق الله على العباد نفس الفعل للأمر" ^(٢) وعرف الإمام ابن نجيم زين العابدين الحق بقوله: "الحق ما يستحقه الرجل" ^(٣) وهو تعريف يكتنفه الغموض، لأن لفظ "ما" عام يشمل المنافع والأعيان والحقوق، كما أنه مهم وغير واضح. ^(٤)

وفرق الإمام الشوكاني بين الحق والملك عند شرحه للباين؛ باب النهي عن منع فضل الماء، وباب الناس شركاء في ثلاث، حيث قال: "والماء على أضرب: حق إجماعاً، كالأنهار غير المستخرجة والسيول، وملك خاصة وملك إجماعاً كماء يحرز في الجرار ونحوها، ومختلف فيه: كماء الآبار والعيون والقناة المحتفزة في الملك" ^(٥).

ومن هذا يتضح أن الإمام الشوكاني يستخدم الحق بمعنى الملك، فالحق ما كان مشتركاً مباحاً لكل الناس، والملك ما كان خاصاً بأحد الناس أو فئة منه.

وعرفه الشيخ عبد العزيز البخاري ^(٦) فقال: "الحق هو الموجود من كل وجه، الذي لا ريب في وجوده" ^(٧) وهذا التعريف كما هو ظاهر، هو عين المعنى اللغوي.

ومن هذه التعريفات يتضح أن الفقهاء لم يعنوا بذكر حدٍ أو رسمٍ للحق وكأنهم رأوه واضحاً.

ثانياً: الحق عند الفقهاء المعاصرين:

لما لم يجد عدد من الفقهاء المعاصرين فيما كتبه الفقهاء السابقون، تعريفاً محدداً للحق، اجتهدوا في تعريفه تعريفاً اصطلاحياً، لقناعتهم بضرورة وجود تعريف محدد للحق حتى يتميز عن غيره. وإليك بيان بعض هذه التعريفات.

عرفه الأستاذ مصطفى الزرقا بأنه: "اختصاص يقر به الشرع سلطةً أو تكليفاً" ^(٨).

وعرف بأنه: "مصلحة ثابتة للفرد أو المجتمع أو لهما معاً، يقرها الشارع الحكيم" ^(٩).

وعرف بأنه: "مصلحة ثابتة لشخص علي سبيل الاختصاص والاستثناء يقرها الشارع الحكيم" ^(١٠). وعرفه بعض المعاصرين

بقوله: "الحق في لغة العرب هو الثابت، وفي عرف الفقهاء هو ما ثبت في الشرع للإنسان أو لله تعالى علي الغير" ^(١١).

وعرفه الدكتور فتحي الدريني بأنه: "اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء، أو اقتضاء أداء من آخر، تحقيقاً لمصلحة معينة" ^(١٢). وهذا الذي أرجحه من التعريفات.

الفرع الثاني: (تعريف الحماية لغةً واصطلاحاً):

الحماية لغةً:

يقال: حَتَّى الشيء يَحْمِيهِ حمايةً بالكسر: أي مَنَعَهُ، وحَي المَريض ما يضره: مَنَعَهُ إِيَّاه، واحتى هو من ذلك وتَحَتَّى: امتنع، والحَيُّ: المريض الممنوع من الطعام والشراب ^(١٣).

(١) الجامع الصحيح للبخاري ج ٦ ص ٢٦٨٥ ح ٦٩٣٨، صحيح مسلم ج ١ ص ٥٨ حديث ٣.

(٢) الفروق للقرافي الفرق الثاني والعشرين ج ٢ ص ١٤.

(٣) البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ج ٦ ص ١٤٨.

(٤) البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ج ٦ ص ٢٨٤، مجمع الأنهر لعبد الرحمن زادة ج ٢ ص ١٥٢.

(٥) فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني ج ٦ ص ٤١٨.

(٦) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري، فقيه حنفي من علماء الأصول، من أهل بخارى، له تصانيف منها: "شرح أصول البزدوي" و"شرح المنتخب الحسامي" توفي سنة ٧٣ هـ، انظر الأعلام للزركلي ج ٤ ص ١٣٧.

(٧) شرح كشف الأسرار على أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ج ٤ ص ١٣٤.

(٨) المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا ج ٣ ص ٣، نظرية الحكم القضائي لعبد الناصر أبو البصل ص ٢٣٤.

(٩) بحث بعنوان نظرية الحق للدكتور أحمد فهد أبو ستة غير منشور ص ٥.

(١٠) بحث بعنوان الحق بين اللغة والشرع والقانون كمال المصري ١/٧/٢٩ م ٢٠٠١.

(١١) بحث بعنوان نظرية الحق للدكتور أحمد فهد أبو ستة غير منشور ص ٥.

(١٢) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده للدريني ص ١٩٣ وما بعدها.

(١٣) ينظر مادة (حَي) في لسان العرب: ابن منظور: ١٩٨/١٤. ط. دار صادر، بيروت، الأولى. والقاموس المحيط: الفيروز آبادي: ص ١٢٢٦. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، السادسة: ١٤١٩ هـ.

ويقال: حَمَيْتُ القومَ حمايةً أي: نصرتهم^(١)، ويقال: حَمَيْتُ المكانَ: مَنَعْتُهُ أَنْ يُقْرَبَ، واحتى الرجل من كذا: أي اتقاه^(٢). ويقال هذا شيء حَيٌّ أي: محظور لا يقرب. وحَمَيْتُهُ حمايةً: إذا دفعت عنه، ومنعت منه من يقربُهُ، والحميمُ: القريبُ المشفقُ وسي بذلك؛ لأنَّه يعتدُّ حمايةً لذويه فهو يدافع عنهم كما قال تعالى: {وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا}^(٣). وفي الجملة نجد أنَّ الحماية تأتي على معانٍ هي: (المنع) (والنصرة) وهي داخلة تحت معنى المنع؛ لأنَّ النصرَ منع الغير من الإضرار بالمنصور. وكذلك تأتي بمعنى (الاتقاء) وهو أيضاً قريب من (المنع) حيث إنَّ من احتى من شيء اتقاه واتقاؤه امتناعه منه. وأيضاً تأتي على معنى (الدفاع) وهو أيضاً يدخل تحت المنع، إذ إنَّ المدافع عن الشيء يمنع عنه ما يضره.

والخلاصة: أنَّ الحماية للشيء هي بمعنى (المنع) من أنَّ يقربه كذا... ويختلف نوعها بحسب ما تضاف إليه.
الحماية اصطلاحاً:

من خلال البحث لم يتبين لي فرق بين معنى الحماية لغاً واصطلاحاً، فالمعنى اللغوي هو نفسه المعنى الاصطلاحي، وأصل معنى الحماية لا يختلف في نفسه، وإنما يختلف نوعُ الحماية بحسب ما يضاف إليه.
فمعنى حماية المريض على سبيل المثال: المنعُ مما يضره من طعام أو شراب أو غيره، ومعنى حماية المدني مثلاً: المنعُ مما يضره من الاعتداء عليه، والدفاع عنه وغيره.

وهذا المعنى مستعمل في الفقه الإسلامي، وفي القانون الدولي على حد سواء. مثال ذلك في الفقه الإسلامي، قولهم: "إذا عقد الهدنة^(٤) فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة"^(٥).

ومثال ذلك أيضاً قولهم: "وجبت الدية على العاقلة؛ لأنهم أهل نصرته، فلما كانوا متناصرين في القتال والحماية أمروا بالتناصر والتعاون على تحمل الدية ليتساووا في حملها كما تساووا في حماية بعضهم بعضاً عند القتال"^(٦).
ومثال ذلك في القانون الدولي: نحو ما نحن بصدد، فيقول القانونيون: حماية ضحايا الحرب، وحماية أسرى الحرب، وحماية المدنيين.^(٧)

المطلب الثاني: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيوخ في الشريعة الإسلامية

لم تذكر الشريعة الإسلامية الغراء مصطلح "القانون الدولي"؛ لا في القرآن الكريم ولا في كتب السنة، ولا في كتب التراث الإسلامي، ومع ذلك فقواعد الدين الإسلامي الحنيف تركز في جملة مبادئها على الالتزام بالأخلاق الكريمة، بل تعتبرها قواعد ملزمة لا يجوز الإخلال بها أو الخروج عليها، وإلا تعرض منتهكها إلى عقاب الله تعالى، فهو يعتبر جميع الناس أخوة في الإنسانية على اعتبار أنهم جميعاً من آدم وحواء قال تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (٨). (٩)

الشريعة الإسلامية تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

فلقد طبقت الشريعة الإسلامية قواعد القانون الدولي منذ قرون عديدة فخاطبت المجتمع المسلم بكل فئاته، وأوجبت عليهم العقاب الدنيوي والأخروي قبل أن يخاطبه القانون الدولي بأربعة عشر قرناً من الزمان. (١٠) فنهى عن مقاتلة من لا يقاتل، وكذلك عدم مقاتلة من ألقى السلاح، وقتل الرهبان ورجال الدين وهدم الصوامع والبيع والتخريب. (١١)

(١) كتاب الأفعال: ابن القطاع: ١/٢٦٠. ط. عالم الكتب، بيروت، الأولى: ١٤٠٣ هـ.

(٢) ينظر مادة (حَيٌّ) أساس البلاغة: الزمخشري: ص ٩٦. ط. دار المعرفة، لبنان، ت. عبد الرحيم محمود.

(٣) ينظر مادة (حَمَيْتُ) في مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني: ص ٢٥٥. الكريم ط. دار القلم، دمشق، الثانية: ١٤١٨ هـ، ت، صفوان عدنان داودي (المعارج: ١٠).

(٤) الهدنة: أن يعقد لأهل الحرب الإمام أو نائبه عقداً على ترك القتال مدة، بعوض وبغير عوض. ينظر المغني: ابن قدامة: ١٣/١٥٤، ١٥٧. ط. دار عالم الكتب، الرابعة:

١٤١٩ هـ، ت. د. عبد الله التركي - د. عبد الفتاح الحلو.

(٥) المغني: ابن قدامة: ١٣/١٥٩.

(٦) أحكام القرآن: الجصاص: ٣/١٩٥. ط. دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ت. محمد الصادق قمحاوي.

(٧) ينظر موسوعة القانون الدولي: عيسى رباح: ١١٥/٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧. (بدون معلومات نشر)، وهي موسوعة في الاتفاقيات والقرارات الدولية.

(٨) سورة الحجرات الآية ١٣.

(٩) د. عبد الغني محمود (حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية) بحث نشر في كتاب (دراسات في القانون الدولي الإنساني) ص ٢٦٣ وما بعدها.

(١٠) د. عبد الرحمن أبو النصر (اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٩) ص ٣٨.

(١١) المستشار علي منصور (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام) ص ٣٢٨.

فالشريعة الإسلامية قد فرقّت بوضوح بين المقاتلين وغير المقاتلين؛ بل لم تبح توجيه أعمال القتال لكل المعتدين، وإنما قيدته بعدم توجيه أعماله إلا إلى المحاربين منهم فقط، كما حرمت قتل الأطفال والنساء والشيوخ الذين لا يساهمون في أعمال القتال. (١)
فلا توجه أعمال القتال إلا للمقاتل القادر على حمل السلاح أو الذين تم إعدادهم لهذا الغرض فقط؛ أما الأشخاص المدنيين الذين لم يتم إعدادهم للقتال، أو لم تؤهلهم طبيعتهم لذلك الغرض لضعفهم، أو لم يكن من المدبرين، أو المخططين فإنهم يكونوا بمنأى عن القتال. (٢)

فهذا الرسول ﷺ: يأمر قواد الجيوش بعدم قتل الأطفال والنساء والولدان والشيوخ فيقول: "انطلقوا باسم الله، وعلى بركة رسوله، لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا صغيراً ولا امرأة، ولا تغلوا وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" (٣). وهذا أول خليفة لرسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن انهزم قريش في بدر أمر بدفن موتاهم احتراماً للإنسان حياً أو ميتاً، كافر أو مشركاً، وكان يأمر أول أمير للجيش في عهده وهو أسامة بن زيد فيقول له "لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، ولا امرأة، ولا تقطعوا نخلاً، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تدبحوا شاة، ولا بقره، ولا بعيراً إلا لمأكله، وسوف تمرّون على قوم فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهما وما فرغوا أنفسهم له" (٤)
وروى مالك في الموطأ (٥) عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر رضي الله عنه بعث جيوشاً إلى الشام فقال: ليزيد بن أبي سفيان، وكان أمير ربع من تلك الأرباع "وانك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له. واني أوصيك بعشر: "لا تقتل امرأة، ولا صبيّاً، ولا كبيراً، ولا هرمّاً، ولا تقطف مثمراً، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة، ولا بعيراً إلا لمأكله، ولا تحرقن نخلاً، ولا تغرقنّه، ولا تغلل، ولا تجبن" فالحرب في الإسلام متسمة بالرحمة والفضيلة، فإذا تعينت الحرب، كان لا بد من الالتزام بجملة من الآداب لا بد من مراعاتها والعمل في حدودها. (٦)

ف نجد أن الإسلام قد أوجب الحماية على كل المستضعفين من النساء، والولدان، والشيوخ والمسلمين، بل وأوجب عدم التفرقة بين الأطفال وأمهاتهم، وحمايتهم من القتل والفتك والتشريد. فقد روي عنه ﷺ أنه كان يغضب أشد الغضب إذا علم أن جنده قتلوا صبيّاً أو طفلاً أو امرأة، فقد عنف الرسول ﷺ خالد بن الوليد رضي الله عنه عندما مرّ بامرأة قتلتها فقال النبي الكريم ﷺ لبعض من معه (٧) "أدرك خالداً فقل له أن رسول الله ﷺ ينهاك أن تقتل وليداً، أو امرأة، أو عسيفاً" (٨).
ولما علم بأن جنده قتلوا طفلاً في أرض المعركة، وقف يصيح في جنده "ما بال أقوام جاوز بهم الحد حتى قتلوا الذرية، ألا لا تقتلوا الذرية، ألا لا تقتلوا الذرية، ألا لا تقتلوا الذرية" (٩).
فقد وضع الرسول ﷺ قاعدة مؤداها "ألا يقاتل غير المقاتل" بالرسالة التي أرسلها إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه والتي جاء فيها "أنه لا يصح قتل العسفاء وهم العمال الذين يزرعون الأرض ويرعون المواشي" ولقد أكد هذا المعنى أيضاً الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعزله لخالد بن الوليد عندما رأى كثرة قتلاه من جيش الأعداء، وولى مكانه أبا عبيدة بن الجراح ثم قال "إن سيف خالداً لرهقاً" (١٠)

(١) د. زكريا عزمي (من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح) ص ٢٤٠.

(٢) د. سعيد سالم جويلى (المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني) ص ٣٣.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧/٣)، رقم (٢٦١٤). والبيهقي (٩٠/٩)، رقم (١٧٩٣٢) وحكم عليه الألباني بالضعف.

(٤) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لابن قاضي خان الهندي ج ١٠ ص ٥٧٩.

(٥) الموطأ للإمام مالك «كتاب الجهاد» باب الثَّيِّبِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ.. حديث رقم ٩٤٩- المستشار علي منصور (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام) ص ٣١٢ وما بعدها- د. عامر الزمالي (الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني) ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في الفترة ما بين (١٤-١٦) نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩-١٩٩٩) بحث نشر في كتاب (دراسات في القانون الدولي الإنساني) ص ١٥.

(٦) د. محمد سعيد البويطي (الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه) دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣ ص ٩٦ - فضيلة الشيخ: سيد سابق (فقه السنة) ص ١٠٧.

(٧) رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث المرقع بن صيفي ولم يخرجوه- وانظر أيضاً: فضيلة الشيخ: سيد سابق (فقه السنة) ص ١٠٧ - المستشار: علي منصور (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام) ص ٣٢٩.

(٨) بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.

(٩) الشيخ أبي محمد عبد الملك بن هشام (السيرة النبوية لابن هشام) تعليق طه عبد الرؤوف سعد، الجزء الرابع، دار الجبل بيروت ١٩٧٨ ص ٧٥- وانظر أيضاً: فضيلة الشيخ: سيد سابق (فقه السنة) ص ١٠٧. وانظر أيضاً: د. عبد الرحمن أبو النصر (اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٩) ص ٤٢.

(١٠) د. منصور أبو المعاطي محمد (تنظيم الحروب في الإسلام) محاضرات أقيمت على طلبت كلية الشريعة والقانون السنة الثالثة عام ١٩٨٨ ص ١٨٥- وانظر أيضاً: فضيلة الشيخ: سيد سابق (فقه السنة) ص ١٠٧.

المطلب الثالث: الحماية المقررة للنساء والأطفال والشيوخ في القانون الدولي:

الفرع الأول: الحماية القانونية للنساء في القانون الدولي:

يراد بلفظ المرأة " كل شخص جنسه أنثى ولا يعتبر طفلاً، والذي بلغ سناً معينة "، يعتبر هذا التعريف شبه تام للمرأة باستثناء المشاكل المتعلقة بالسن حين لا توجد أية معايير معترف بها دولياً وعالمياً للتمييز بين امرأة وطفلة، رغم أن سن البلوغ قد يشكل دليلاً ومعياريهما مهما للتعريف بين المفهومين.

حتى القوانين الوطنية للدولة الواحدة فقد تختلف حول مفهوم المرأة، وعبر مختلف العصور لعبت النساء بمختلف أعمارهن دوراً رائداً في تاريخ الإنسانية، فمنهن من شهد لهن التاريخ بالمواقف البطولية وبالتضحيات الجسام من أجل أوطانهن وشعوبهن، ومنهن من تطوعن طوال حياتهن لتقديم العون والدعم الإنساني لضحايا الحروب غير مباليات بالمخاطر المحيطة بهن. ومنهن من انخرطت في الجندية وحملن السلاح ودافعن وهاجمن العدو إلى جانب الرجال، إلى أن سقطت في ساحة المعارك، ومنهن من يعاني في مخيمات اللاجئين من أجل حماية أبنائهن وذويهن، ومنهن من يقاسي مرارة العيش في معتقلات الأعداء، فيعرضن للتعذيب والتنكيل والاعتصاب والعنف بمختلف أشكاله.

والمرأة هي أكثر الأشخاص المدنيين تعرضاً للمخاطر والتعسف أثناء النزاعات المسلحة على الإطلاق، فهي الضحية المفضلة لدى الجنود والمقاتلين الأعداء بدون منازع، وهي الشخص المدني الأعزل الأسهل استغلالاً بحكم تكوينها الجسماني الهش وبحكم مكانتها الخاصة والضعيفة في المجتمع لذلك تضافرت جهود المجتمع الدولي لوضع مجموعة من القواعد القانونية الدولية لحماية المرأة من أثار العمليات العدائية.

وسأحدث بشكل أوسع عن الحماية القانونية للنساء في المبحث الثاني إن شاء الله (١)

الفرع الثاني: الحماية القانونية للأطفال:

لم تأت الحماية الخاصة التي أقرتها الاتفاقيات الدولية إضافة إلى ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رغبة في إيجاد فئة جديدة من الضحايا، لكن احتياجات الطفل المختلفة تماماً عن تلك المتطلبة للنساء أو الشيوخ هي من فرضت وجود هذه الحماية طبعاً لما قد تخلفه معاشية النزاعات المسلحة وخاصة غير الدولية منها من أثر بالغ على مخيلة الطفل وجسده إن لم تأثر على مستقبل حياته طبعاً. ويعتبر الطفل طبقاً للمادة الأولى من اتفاقية ١٩٨٠: "كل إنسان لا يتجاوز عمره ١٨ سنة، إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون بلده".

بدأ الاهتمام بالطفل تقريباً إثر الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما تبنت عصبة الأمم أن ذاك ما أطلق عليه باسم "إعلان جينيف"، والذي يكفل للأطفال رعاية خاصة بغض النظر عن أجناسهم وجنسياتهم"، غير أنه لم يعترف بالطفل كجزء من المدنيين إلا مع اتفاقية جينيف لعام ١٩٤٩، رغم أن اتفاقية جينيف الرابعة لم تنص صراحة على هذه الحماية، حيث كان من الواجب انتظار البروتوكولين الإضافيين المكملين لعام ١٩٧٧ ليتم تجاوز هذه النقطة، حيث نصت المادة ٨٨ من البروتوكول الأول في فقرتها الأولى: وكذلك حسب اتفاقية جينيف: ١٩٤٩ و ١٩٧٧: (المادة ٣٧ من الفقرة الثانية) (٢)

الفرع الثالث: الحماية القانونية للشيوخ والمسنين:

عند الحديث عن الشيوخ والمسنين يقصد بهم الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٥ سنة فما فوق، ولكن لم يحدد المؤتمر الدبلوماسي لسنة ١٩٤٩ أي سنة معينة لتمييز هذه الطائفة، وترك ذلك لممارسات الدول (٦٥ سنة معقولاً عادة سن التقاعد في عدد من الدول). فقد كانت أول محاولة لوضع مشروع إعلان حول حقوق الأشخاص المسنين سنة ١٩٤٨ بمبادرة من الأرجنتين، وقد تم عرض المشروع على الجمعية العامة في نفس السنة، لكن هذه الجهود لم تتوج إلا في سنة ١٩٨٢ بانعقاد مؤتمر دولي حول موضوع "حماية حقوق وحريات الأشخاص المسنين"، وخلال السنة نظمت الأمم المتحدة في فيينا "الجمعية العالمية حول الشيخوخة"، التي قامت بإعداد برنامج عمل دولي حول الأشخاص المسنين يتكون من ٦٢ توصية تكفل ضمان جميع الحقوق لهم في حالة النزاع المسلح، (سكني، بيئة، صحة، الأمن الاجتماعي...)..وقد كرس القانون الدولي حماية الشيوخ والمسنين من أثار القتال ومن تعسفات السلطة العسكرية والمدنية باعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون في العمليات العدائية (نقطة مهمة)، كما خصصت لهم الاتفاقية الرابعة لسنة ١٩٤٩ حماية خاصة باعتبارهم يشكلون طائفة من المدنيين الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمع. (٣)

(١) انظر صفحة ١٨ و ١٥ من هذا البحث وما بعدها.

(٢) إتفاقية ١٩٤٩ جينيف، البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧.

(٣) المادة ١٨ من نفس الاتفاقية من المرجع السابق.

المبحث الثاني: الحماية القانونية للنساء والأطفال والشيوخ أثناء النزاعات المسلحة

المطلب الأول: حماية النساء والأطفال والشيوخ كجزء من السكان المدنيين:

تعريف المدنيين لغةً واصطلاحاً:

تعريف المدنيين لغةً: المدنيون جمع مدني، وأصلها: مدَنَ، ومعناها: أقام، ومدَنَ بالمكان: أقام به وبأبه دخل، ومنه المدينة، وهي فعيلة وتجمع على مدائن بالهمز، ومُدُن، ومُدُن.

والمدينة: اسم لمدينة نبينا صلى الله عليه وسلم خاصة، غلبت عليها تفخيماً لها شرفها الله، وصانها. وإذا نسبت إلى المدينة: فالرجل والثوب مدني، والطير ونحوه مديني، ويقال: مدَن الرجل إذا أتى المدينة.^(١) وخلاصة الأمر أن المدني: هو من أقام بالمدينة- أي مدينة- وقد يخصص المراد منه فيطلق على من سكن مدينة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا في اصطلاح فقهاء الإسلام.

تعريف المدنيين اصطلاحاً:

أولاً: تعريف المدنيين في الشريعة الإسلامية:

لم يرد عن فقهاء الإسلام هذا الاصطلاح، وإنما يعبرون بتعابير متقاربة مثل تعبيرهم "بغير المقاتلة"^(٢)، أو "من ليس من أهل القتال"^(٣)، أو "من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة"^(٤)، أو قولهم: "من لا يحل قتله من الكفرة"^(٥)، أو يذكرون من لم يكن من أهل القتال مباشرة.^(٦)

وبعد هذا نجد أن الفقهاء لم يصطلحوا على لفظ معين، ولكن اختلفوا على من يطلق عليه وصف "من لا يحل قتله"، أو غير المقاتلة.... إلخ.

وقسّم الشيخ حسن أبو غدة- حفظه الله- الفقهاء إلى قسمين في تحديد هذا المعنى.

الأول: جعل كل من لا يقاتل يدخل ضمن من لا يحل قتله من الكفار، وهذا قول جمهور أهل العلم، ويمثلون لهم بأمثلة كالمراة، والصبي، والأعشى، والراهب. (٧)...

الثاني: حصروا من لا يحل قتله من الكفار في النساء والصبيان والرسول، وهو قول الشافعية المشهور عنهم (٨)، وورد عن الشافعي- رحمه الله- أنه أدخل الرهبان اتباعاً لقول أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- لا قياساً فقد حصر من لا يجوز قتله (٩). وهو قول ابن المنذر (١٠)، (١١) وابن حزم (١٢). (١٣)

(١) ينظر مادة (مدَن) في لسان العرب: ابن منظور: ٤٠٢، ٤٠٣/١٣. والقاموس المحيط: الفيروز آبادي: ص ١٢٣٣. وأئیس الفقهاء: القونوي: ١٢٨/١. ط. دار الوفاء، جدة، الأولى: ١٤٠٦ هـ، ت. د. أحمد الكبيسي. ومختار الصحاح: الرازي: ٢٥٨/١. ط. مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ١٤١٥ هـ، ت. محمود خاطر.

(٢) الأم: الإمام الشافعي: ٤/٢٤٠. ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية: ١٣٩٣ هـ.

(٣) شرح منتهى الإرادات: الهوتي: ١٨/٣. ط. مؤسسة الرسالة، الأولى: ١٤٢١ هـ، ت. عبد اله التركي.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع عبد الرحمن وابنه محمد القاسم: ٣٥٤/٢٨. ط. مجمع الملك فهد.

(٥) بدائع الصنائع: الكاساني: ١٦٣/٧. ط. دار المعرفة، بيروت، الأولى: ١٤٢٠ هـ.

(٦) ينظر فتح القدير: ابن الهمام: ٤٥٣/٥. ط. دار الفكر، بيروت، الثانية. والبحر الرائق: ابن نجيم: ٨٤/٥. ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية. وحاشية ابن عابدين: ٢١٣/٦. ط. دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ والذخيرة: القرافي: ٢٢٧/٣. ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى: ١٤٢٢ هـ ومغني المحتاج: الشريبي: ٦٥/٦. ط. دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ والمغني: ابن قدامة: ١٣/١٧٧، ١٧٨. والمجلد: ابن حزم: ٢١٤/٧. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى: ١٤١٨ هـ، ت. أحمد شاكر.

(٧) ينظر قضايا فقهية في العلاقات الدولية حسن أبو غدة: ط. مكتبة العبيكان، الرياض، الأولى: ١٤١٩ هـ.

(٨) المذهب: الشيرازي: ٢٣٤/٢. ط. دار الفكر، بيروت وروضة الطالبين: النووي: ص ١٨٠٣. ط. دار ابن حزم، الأولى: ١٤٢٣ هـ ومغني المحتاج: الخطيب الشريبي: ٦٥/٦.

(٩) الأم: ٤/٢٤٠.

(١٠) الإقناع: ٤٦٤/٢. ط. مطابع الفرزدق، الرياض، الأولى: ١٤٠٨ هـ.

(١١) ابن المنذر: الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه، ولد في حدود موت أحمد بن حنبل، وبعد من فقهاء الشافعية، كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، مجتهداً لا يقلد أحداً، ومن كتبه "الأوسط في السنن" و"الإشراف في اختلاف العلماء" و"الإجماع". توفي عام ثمان عشرة وثلاثمائة من الهجرة على الصحيح. ينظر سير أعلام النبلاء: الذهبي: ٤٩٠/١٤. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الحادية عشرة. وتذكرة الحفاظ: الذهبي: ٧٨٢/٣. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. وطبقات الحفاظ: السيوطي: ٣٢٨. ط. مكتبة وهبه، مصر، ت. علي محمد عمر.

(١٢) المحلى لابن حزم: ٢١٥/٧.

(١٣) ابن حزم: هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل اليزيدي الأموي مولاهم القرطبي الظاهري، ولد في رمضان عام ٣٨٤ هـ، كان أولاً شافعياً ثم تحول ظاهرياً، كان صاحب فنون، وورع، وزهد، واليه المنتهى في الذكاء والحفظ، أجمع أهل الأندلس قاطبةً لعلوم الإسلام، مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار، له "المجلد" في الفقه على مذهبه واجتهاده وشرحه "المجلد" و"الملل والنحل" و"الإيصال في الفقه الحديث" وغير

ويستدلون بعموم الأدلة التي تأمر بقتل المشركين كافة فمنها: قوله تعالى: {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} (١) حيث جعل -سيحانه وتعالى- القتل لكل مشرك إلا أن يسلم (٢)، ولا يُستثنى من هذا إلا بدليل، ولم يرد دليل على استثناء أحد سوى النساء والصبيان ويبقى ما عداهم على الأصل. وقوله ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله..." الحديث. (٣) حيث إن النبي ﷺ خبر بأنه يقاتل جميع الناس بلا استثناء حتى يقولوا لا إله إلا الله. (٤).. ولا يخرج غير المسلم من هذا العموم إلا من استثناه الشارع ولم يرد باستثناء أحد سوى النساء والصبيان والشيوخ، ويبقى ما عداهم على الأصل.

ويقول ابن المنذر (٥) في ذلك: "ولا أعلم حجة قاطعة يجب بها الامتناع من قتل الرهبان والشيوخ والمرضى من ظاهر الكتاب" (٦). وضعف ابن حزم الأدلة التي استدلت بها الجمهور. (٧) أما الجمهور فقد استدلتوا بأدلة خصصت هذا العموم، ويستدلون أيضاً بالقياس على النساء والصبيان في عدم جواز القتل لوجود علة النبي في غيرهم. (٨)

الراجح في هذه المسألة -والله تعالى أعلم- هو ما ذهب إليه الجمهور: حيث إن القتال لمن قاتل لا بمجرد الكفر و مقصوده هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن امتنع من هذا قوتل باتفاق المسلمين" (٩). (١٠).

ثانياً: تعريفهم في القانون الدولي:

التعريف الأول: "الذين لا يحملون السلاح في وجه العدو ولا يساهمون في الأعمال الحربية". (١١) وأما علاقة هذا التعريف بالمعنى اللغوي، فنلاحظ أنَّهما يشتركان في معنى واحد وهو (الإقامة بالمدينة، أو سكنى المدينة، أو إتيان المدينة) ولكن هذا القيد لم يرد في تعريف القانونيين، لأنه قيد أغلي ومتعارف عليه، حيث إن حياة الناس اليوم مدنية. فالمدني عندهم من يسكن المدن (١٢) ولم يساهم في الأعمال الحربية، وهذا وصف أغلي، وإلا فقد يكون هناك من يساهم في الأعمال الحربية ولم يسكن المدينة فهو مع هذا عندهم من المدنيين (١٣)، أما في اللغة فإنه من سكن المدينة نسبة لها.

التعريف الثاني:

عرفت اتفاقية جنيف بشأن الأشخاص المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة ١٢/٨/١٩٤٩م، المدنيين في المادة الرابعة بأنهم: "الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما، وبأي شكل كان، في حالة قيام حرب أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها". (١٤) ثم أضافت في نفس المادة المستثنين من نطاق الحماية في هذا، وهم:

١. أهالي الدولة التي لا تكون مرتبطة بهذه الاتفاقية حيث لا تحميم الاتفاقية.
٢. أهالي الدولة المحايدة الذين يجدون أنفسهم في أراضي دولة محاربة، وكذا رعايا الدولة التي تتعاون مع دولة محاربة، لا يعتبرون أيضاً أشخاصاً تشملهم حماية الاتفاقية طالما كانت الدولة التي يحملون جنسيتها لها تمثيل سياسي عادي لدى الدول الموجودين في أيديها.
٣. الأشخاص الذين تحميمهم اتفاقيات جنيف الثلاثة المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩م وهم على التوالي:

ذلك. توفي في جماد الأولى سنة سبع وخمسين وأربع مائة. ينظر كتاب الصلة: ابن بشكوال: ص ٤١٥ ط. دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٦٦م. وطبقات الحفاظ: السيوطي: ص ٤٣٦. وتذكرة الحفاظ: الذهبي: ١١٤٦/٢.

(١) سورة التوبة: من الآية ٥.

(٢) ينظر الإقناع: ابن المنذر ٤٦٤/٢. المحلى: ابن حزم: ٢١٥/٧. ومعني المحتاج: الشربيني: ٦٥/٦. وبداية المجتهد: ابن رشد: ٣٤٢/١ ط. دار ابن حزم، بيروت، الأولى: ١٤٢٤ هـ.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، واللفظ له: ١٣/١. ح (٢٥) ط. دار إحياء الكتب العربية، مصورة من طبعة بولاق. ومسلم في صحيحه: ٥١/١. ح (٣٢). ط. رئاسة إدارات

البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٠ هـ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) ينظر الأم: الإمام الشافعي: ٢٣٨/٤. بداية المجتهد: ابن رشد: ٣٤٢/١.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) الإقناع: ابن المنذر: ٤٦٤/٢.

(٧) المحلى: ابن حزم: ٢١٥/٧.

(٨) بدائع الصنائع، الكاساني: ١٦٣/٧. وبداية المجتهد: ابن رشد: ٣٤٢/١. والمغني: ابن قدامة: ١٧٧/١٣.

(٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٥٤/٢٨.

(١٠) وهذا تقسيم من الشيخ أبو غدة جيد: لأن فيه نظر إلى المعنى-علة- الذي استند إليه كل قول.

(١١) القانون الدولي العام: علي صادق أبو هيف: ص ٨١٦.

(١٢) ولهذا يعبرون في اتفاقية جنيف بـ (السكان المدنيين). ينظر المادة (٥٠) و(٥١) من الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف ١٩٤٩م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات

الدولية المسلحة. ينظر موسوعة القانون الدولي: عيسى رباح: ١٩٦/٦، ١٩٧.

(١٣) ينظر المصدر السابق المادة (٥٠) الفقرة الأولى والثانية: ص ١٩٦، ١٩٧.

(١٤) موسوعة القانون الدولي: عيسى رباح: ١١٦/٦. وموسوعة حقوق الإنسان: محمد وفيق: ٢٣٨/١ ط. القاهرة، ١٩٧٠م.

- أ- الاتفاقية الخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.
- ب- الاتفاقية الخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحار.
- ت- الاتفاقية الخاصة بحماية أسرى الحرب. (١)
- وهؤلاء الأشخاص لا يخرجون من مفهوم الحماية مطلقاً، وإنما هناك اتفاقيات خاصة بهم تحميهم لاختلاف أحوالهم عن المدنيين، إذ إنهم من المساهمين والمشاركين في القتال.
- وخلاصة الأمر: أن التعريف الأول للمدنيين هو الراجح، الذي ينبغي الأخذ به؛ لأنه تعريف جامع مانع لمفهوم المدني في القانون الدولي؛ إذ أن المدني من لم يساهم في الأعمال الحربية بأي شكل كانت هذه المساهمة، سواء كان ممن سكن المدن أو لا؛ فإنه يعتبر من المدنيين، فخرج بذلك أفراد الجيش، وقواده، والمشاركون معهم.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للأطفال والنساء والشيوخ زمن النزاعات المسلحة.

الفرع الأول: الحماية القانونية للنساء زمن النزاعات.

وفي هذه الحالات لابد من أن نميز بين نقطتين وهما:

- أ- إذا كان النزاع المسلح نزاعاً دولياً.
- ب- إن كان النزاع المسلح نزاعاً داخلياً.
- قبل أن نتطرق إلى الموضوع يلاحظ بأنه من الأولى أن نعرف النزاع ومن ثم ما المقصود بالنزاع المسلح الدولي والداخلي لكي يكون القارئ على بينة من هذا الموضوع.
- فالنزاع: هو حالة خلاف شديدة التوتر، والنزاع الاجتماعي الذي يصل إلى حالة قصوى من التطرف يستكمل بطرح عسكري (اشتباك مسلح، انقلاب ثوري، حرب أهلية..). (٢)
- النزاع المسلح الدولي: هو حرب تنشب بين القوات المسلحة لدولتين على الأقل، وجدير بالملاحظة هنا أن حروب التحرير الوطني تعتبر نزاعات دولية مسلحة.
- النزاع المسلح الداخلي (غير الدولي): هو قتال ينشب داخل إقليم دولة ما بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة يمكن التعرف على هويتها أو بين جماعات مسلحة تتقاتل فيما بينها.
- الاضطرابات الداخلية: هي اختلال خطير يصيب النظام الداخلي من جراء أعمال العنف لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح. (٣)
- أرى من خلال البحث أن اتفاقيات جنيف مع البروتوكول الأول تطبقان في حالة النزاع المسلح الدولي، أما في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية أي الداخلية فإن البروتوكول الثاني هو الذي يطبق، أما في حالة الاضطرابات الداخلية فإن مبادئ أو قواعد حقوق الإنسان والقانون الداخلي هي التي تطبق، ويلاحظ بأن المادة (٣) المشتركة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ أيضاً تطبق في حالة النزاعات الداخلية المسلحة. (٤)
- أ- إذا كان النزاع المسلح نزاعاً دولياً:
- في هذه الحالة يستمد النساء الحماية من الاتفاقية الرابعة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الأول وبموجب نصوص هذه الاتفاقية وهذا البروتوكول فإنه لا يجوز الاعتداء على حياتهن وسلامتهن البدنية كالقتل بجميع أنواعه وأشكاله والمعاملة القاسية والتعذيب. وكذلك لا يجوز أخذهن كرهائن وأنه يمنع إصدار أحكام وتنفيذ عقوبات عليهن دون إجراء محاكمة عادلة سابقة تم تشكيلها وفق القانون وهذا يعني بأنه إذا ارتكبت إحدى النساء انتهاكات تتعلق بالنزاع فإنها يجب أن تحاكم أمام محكمة مشروعة وأن تصدر الحكم عليها وفق القانون. (٥)

(١) موسوعة القانون الدولي: عيسى رباح: ١١٦/٦. وموسوعة حقوق الإنسان: محمد وفيق: ٢٣٨/١.

(٢) د. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، ط ١، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩.

(٣) القانون الدولي الإنساني، إجابات على أسئلتكم، من منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ص ٤.

(٤) عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، ط ١، ١٩٩٣، ص ٢٠، وراجع أيضاً د. كمال حماد، ص ١٠٨، وراجع القانون الدولي الإنساني، ص ١٩-٢٠.

(٥) الاتفاقية الرابعة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الأول.

وألاحظ بأن النساء يجب حمايتهن بصفة خاصة ضد الاعتداءات التي تقع على أعراضهن وخاصة (الاغتصاب، والإكراه على الدعارة، وأي هتك لحرمتهم). (١)

ب- إذا كان النزاع المسلح نزاعاً داخلياً:

أما إذا كان النزاع المسلح داخلياً فإن النساء يستمدون الحماية من المادة (٤) من البروتوكول الثاني والتي تطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة مادة مطورة ومكملة للمادة الثالثة المشتركة في الاتفاقيات الأربعة، حيث نجد أن في هذه المادة ما يوفر الحماية الخاصة للنساء حيث تنص الفقرة (هـ) منه على أن (انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطية من قدر الإنسان والاغتصاب والإكراه على الدعارة وكل ما من شأنه خدش الحياء) تعد من الأعمال المحظورة حالاً ومستقبلاً وفي كل الأزمان والأماكن.

جهود الأمم المتحدة لحماية المرأة أثناء النزاع المسلح

كانت نقطة بداية اهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان في النزاع في مؤتمر طهران لعام ١٩٦٨، ومن خلال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان أصبحت حقوق النساء في النزاع المسلح محل اهتمام المجتمع الدولي. وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في يونيو ١٩٩٣ على أن "انتهاكات الحقوق الأساسية للنساء في حالات النزاع المسلح تخالف المبادئ المؤسسة لحقوق الإنسان والقانون، وأن هذه الانتهاكات تقتضي اتخاذ تدابير فعالة بصورة خاصة".

وأسفرت المجهودات المبذولة على اعتماد إعلان بشأن القضاء على أعمال العنف ضد النساء من قبل الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٩٣، وقد اعترف هذا الإعلان صراحة بأن النساء يتعرضن بصورة خاصة لأعمال العنف في حالات النزاع المسلح. وفي ١٩٩٤ حدث تحول مهم في هذا الاتجاه تمثل في تعيين مقرر خاص مكلف بمسألة العنف ضد النساء، تشمل ولايته حالات النزاع المسلح.

وفي ١٩٩٥ عينت اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة التدابير التمييزية حماية الأقليات، ليندا شافيز كمقررة خاصة بشأن حالات الاغتصاب النظامي والرق الجنسي والممارسات المشابهة للرق في فترة النزاعات المسلحة، وقد قدمت هذه المقررة تقريراً مفصلاً عما تتعرض له النساء من عنف جنسي واغتصاب واتجار في أجسادهن في عام ١٩٩٦. وقد أكد مؤتمر بكين الذي نظم تحت رعاية الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ على أن النزاعات المسلحة تكون لها عواقب خطيرة على حياة النساء، وألح المؤتمر في بيانه الختامي على دعوة الدول إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية النساء والفتيات ضد كل الأخطار التي يتعرضن لها، خاصة في حالة الحرب وحالة الاحتلال، وذلك عن طريق احترام الدول للقانون الدولي والعمل على فرض احترامه من قبل المسؤولين العسكريين والمدنيين التابعين لها.

الفرع الثاني حماية الطفل في النزاعات المسلحة الدولية:

ألاحظ تنامي ظاهرة مشاركة الأطفال في العمليات العدائية. وقد تتراوح بين تقديم المساعدة الغير مباشرة إلى المقاتلين (نقل الأسلحة والذخائر وأعمال الاستطلاع والاستكشاف، إلخ...) وبين تجنيدهم في القوات المسلحة النظامية وغيرها من الجماعات المسلحة. وقد أكدت آخر الوثائق التي توجه بها الاتحاد الأوروبي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١١، تحت عنوان: "الخطوط التوجيهية لاتحاد الأوروبي حول الأطفال و النزاعات المسلحة"، على وجود ٣٠٠,٠٠٠ طفل مجند حول العالم (حسب ما نراه على أرض الواقع) مشتركين في النزاعات المسلحة بصفة مباشرة، كما تحدثت الوثيقة أيضاً عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (CRC 1989) حيث رغم كونها بالعالمية، إلا أنها تبقى متوقفة التنفيذ في حالات النزاعات المسلحة.

أ - وضعية الطفل في النزاع المسلح الدولي بوصفه جزءاً من العمليات القتالية:

وعلى نفس الحال لم تتوصل إتفاقية ١٩٤٩ ولا حتى البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧، إلى تحريم تجنيد الأطفال الأقل من ١٥ سنة، حيث لم تجز المادة ٧٧ الفقرة ٢ الاشتراك في الأعمال العدائية بصفة مباشرة فقط. (٢) ثم جاءت الفقرة الرابعة من نفس المادة، لتحديد شروط اعتقال أو احتجاز الأطفال في النزاع المسلح لتشترط وضعهم في أماكن منفصلة، عن تلك المخصصة للبالغين، أما بالنسبة لمن هم بين ١٦ و ١٨ سنة فقد استقر الوضع على ترك هذا الأمر للقوانين المحلية وخيار أطراف النزاع.

(١) بموجب المادة (٢٧) الفقرة (٢) من الاتفاقية الرابعة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الأول.

(٢) إتفاقية ١٩٤٩ جنيف، البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧.

ب- وضعية الطفل في النزاع المسلح الدولي كجزء من المدنيين :

يستفيد الطفل من كل الضمانات و الحماية التي تقرر للبالغين من المدنيين . سواء أكان ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، أو حتى طبقا لأحكام البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ .

فقد تمت حمايتهم من الأعمال العدائية (المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الرابعة) ، والتي نصت على أن الأطفال ينقلوا من الأماكن المحاصرة

كما أن البروتوكول الأول في مادته ٧٨ كان قد منع إجلاء الأطفال إلا لأسباب قهرية، تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبي ، حتى إذا تطلب ذلك سلامته في إقليم محتل. وأيضا فيما يتعلق بحرية مرور الإغاثة لمن تجاوز عمره ١٥ سنة (المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة) ، كما أن البروتوكول الأول في مادته ٧٠ شدد على توزيع حصص الإغاثة على الأطفال .

هذا و أوجب القانون الدولي دولة الاحتلال وفقا للمادة ٥٠ من الاتفاقية الرابعة أن تعنى بالمؤسسات الخاصة بالأطفال ، كما منعت تشغيل الأطفال إذا كانوا أقل من ١٥ سنة ، ومنع تغيير أوضاعهم العائلية .

أما في حالات إجلاء الأطفال فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٨ ، من البروتوكول الإضافي الأول على ما يلي : "يتم تزويدهم أثناء وجودهم خارج البلاد بالتعليم قدر الإمكان بالتعليم ، بما في ذلك تعليمه الديني و الأخلاقي وفق رغبة والديه" ، أما في حالات الاعتقال فيفصل الأطفال عن البالغين (المادة ٨٨ من الفقرة الرابعة) ، كما لا يمكن تنفيذ حكم الإعدام بمن لا يتجاوز ١٨ سنة .

و أخيرا فقد كفلت الاتفاقية الرابعة ، في المادة ٢٤ لمن افتقدوا ذويهم ، أن يتعهد أطراف النزاع بعدم ترك هؤلاء الأطفال وشأنهم ، بل أن واجب الاعتناء بهم يقع على دولة الاحتلال حسب المادة ٥٠ من نفس الاتفاقية .

الطفل في النزاعات المسلحة غير الدولية :

أ - وضعية الطفل في النزاع المسلح غير الدولي بوصفه جزء من العمليات القتالية:

الأمر هنا لا يختلف عن حالة الطفل كمقاتل أو جزء من العمليات العسكرية في ظل النزاعات المسلحة الدولية ، فنفس الأحكام تنطبق في ما يخص منع تجنيد الأطفال أو حتى استخدامهم بصفة مباشرة لتحقيق أهداف في النزاع المسلح غير الدولي وهم دون ١٥ سنة ، و أيضا في ما يخص معاملتهم في حالات الاعتقال حيث لا يعاملون معاملة أسرى الحرب ، بل معاملة خاصة قائمة على وضعيتهم الهشة .

غير أن الاختلاف هنا يكمن في وضعية النزاع غير الدولي المتسمة بالفوضوية و عدم تطبيق القوانين و الأعراف الدولية ، فإن كانت هذه الأخيرة لا تحترم بصفة كاملة و مضبوطة في حالات تكون الجيوش النظامية أطراف نزاع فيها ، فما بالك بحالات الحرب الأهلية و العدوان.

ب- وضعية الطفل في النزاع المسلح غير الدولي كجزء من المدنيين : (١)

تسري الحماية المقررة بموجب المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وتلك التي جاءت في البروتوكول على الأطفال كما على البالغين، غير أن البروتوكول الثاني خص الأطفال بحماية خاصة ، تتجلى مثلا في المادة ٤ ، فقرة ٣ و التي تشجع على إجلاء الأطفال من مناطق الاقتتال بعد موافقة ذويهم، كما منح الأطفال حق العناية و العون و ضرورة اتخاذ كافة التدابير لجمع شمل الأسر ، و الحق في التربية الدينية تحقيقا لرغبة آبائهم .

وأرى هنا أن فئة الأطفال مشمولة بعناية خاصة لا على مستوى النزاعات المسلحة، كونها فئة هشة حساسة و في أمس حاجة للحماية ، ورغم ذلك فإن العهود و الاتفاقيات المنضوية تحت مظلة: القانون الدولي ، تبقى قاصرة في توفير هذه الحماية كاملة، بل و تحتاج إلى الملائمة و التحيين مع المعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الطفل و التي تتضمن إطارا أوسع من الحقوق المتعلقة بالطفل، خصوصا كون حالات النزاعات المسلحة غير الدولية من حروب التحرر و الحروب الأهلية التي تجعله هدفا للإبادة و التهريب تعدا مثلا صاخرا لوقوف القانون الدولي مكتوف الأيدي حيالها .

• بعض القرارات المؤسسة لحماية الطفل في النزاع الدولي :

البروتوكول الاختياري الأول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال أو تجنيدهم و استخدامهم قسرا.

قرار مجلس الأمن رقم : ٢٠٠٤/١٥٣٩ ، الأطفال و النزاعات المسلحة .

القرار : ٢٠٠٥/١٦١٢ ، الأطفال و النزاعات المسلحة

الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الأطفال ١٩٩٠ .

(١) إتفاقية ١٩٤٩ جنيف ، البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧ .

المطلب الثالث: وسائل الحماية للنساء والأطفال والشيوخ.

ويقصد بالوسائل تلك الأسس القانونية للالتزام بحماية النساء والأطفال والشيوخ باعتبارهم من المدنيين. لم يتخل المجتمع الدولي عن وضع الضوابط التي يسلكها المحاربون أثناء القتال رجاء حماية المدنيين والتقليل من الويلات الجسيمة التي تخلفها الحروب، فالحق في الحماية والسلامة الإنسانية للمدنيين، والحق في الحياة بصفة عامة من المبادئ الأساسية في حقوق الإنسان العالمية بالنص عليها في:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨.
 ٢. اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بشأن حماية المدنيين أبان النزاعات المسلحة ١٩٤٩.
 ٣. الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
 ٤. البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني ١٩٧٧ الملحقين لاتفاقية جنيف ١٩٤٩.
 ٥. لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
 ٦. نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية. ١٩٩٨.
- فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان السابق في المادة الثالثة منه على أنه " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه " فمبدأ صيانة الحرمات، من المبادئ الأساسية في القانون الدولي فيجب للفرد حق احترام حياته وسلامته البدنية والروحية، وخصائصه الشخصية في وقت السلم وفي وقت الحرب، فالحق في الحياة هو الأساس الذي ترتب عليه كافة الحقوق الأخرى، وعند فقدته فلا قيمة للحقوق الأخرى. (١) ولما كانت القواعد القانونية المنصوص عليها في لائحة لاهاي غير كافية لضمان الحماية اللازمة للفئة الأكثر تضرراً في الحرب، اجتهد المجتمع الدولي في البحث عن قواعد جديدة لمعالجة هذا الوضع، ولم يتوصل القانون الدولي إلى معالجة ذلك إلا بإبرام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب ١٩٤٩، إلى جانب الإضافات الهامة التي وردت في البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧. (٢)

فقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب في المادتين (١٤٦، ١٤٧) (٣) على الحق في الحياة، وحماية المدنيين. (٤)

وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٩ في الحقيقة حصناً وملاذاً للضحايا المدنيين زمن الحرب، ومما يدل على أهمية هذه الاتفاقية قرارات الأمم المتحدة بشأن الدعوة لانعقاد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية الرابعة في ١٥ / يوليو عام ١٩٩٩ للبحث في تفعيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وتنص هذه القرارات على أن " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال " مما يؤدي ذلك إلى تحقيق طفرة كبرى في احترام قواعد القانون الدولي من ناحية بصفة عامة، ومن ناحية أخرى احترام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين ١٩٤٩ بصفة خاصة. (٥)

نصت المادة (٥٤) من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ على ضرورة عدم توجيه الهجمات الحربية ضد المنشآت والأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. (٦) (٧)

ومن القيود التي لا بد منها لضمان تحقيق الحماية العامة للسكان المدنيين وبقائهم.

أولاً: عدم توجيه هجمات الردع إلى الأعيان التي لا بد منها.

فيحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق المياه وشبكات وأشغال الري " فحظر تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب وإنكار الماء على السكان المدنيين غير قانوني ، كما يحظر على الأطراف المتنازعة عدم اتخاذ أي إجراءات في أي حال من الأحوال حيال المرافق المائية قد يتوقع أن تدع السكان المدنيين بما لا يغني عن مأكلاً ومشرب على نحو يسبب مجاعتهم أو يضطربهم إلى النزوح، فالضرورة العسكرية لا

(١) د. جان س. بكتيه (القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه) (دراسات في القانون الدولي الإنساني) ص ٥١.

(٢) د. عامر الزمالي (الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني) ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في الفترة ما بين (١٤-١٦) نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩-١٩٩٩) بحث نشر في كتاب (دراسات في القانون الدولي الإنساني) ص ١٢١.

(٣) انظر نص المادتين (١٤٦، ١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ (موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني) ص ٢٤٥.

(٤) د. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية) ص ٣٦١.

(٥) د. عبد الرحمن أبو النصر (اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٩م) ص ٦-٣.

(٦) د. سعيد سالم جويلي (مدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني) ص ٣٢٥.

(٧) انظر: نص الفقرات (١، ٢، ٣) من المادة (٥٤) البروتوكول الأول المضاف لعام ١٩٧٧ (موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني) ص ٢٩٢ وما بعدها.

تمنح الجنود رخصة لتدمير مرفق مائي إذا كان لا غنى عنه لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة إلا إذا استخدم الماء في دعم مباشر لعمل عسكري هنا يجوز تدميرها، والهجوم عليه وفقاً لأحكام المادة (١٤) من البروتوكول الثاني ١٩٧٧ (١).
ثانياً؛ ومن القيود التي لا بد منها لضمان تحقيق الحماية العامة للسكان المدنيين: عدم توجيه هجمات الردع للأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوة خطرة:

فحظر البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ توجيه أعمال عدائية ضد الأشغال الهندسية والمنشآت التي تحوي قوى خطرة شأن السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ولو كانت أهدافاً عسكرية لما يترتب على ذلك من كوارث وخسائر لا حصر لها في الغالب فنصت المادة (٤/٥٦) على أنه يحظر اتخاذ أيأ من الأشغال الهندسية أو المنشآت أو الأهداف العسكرية المذكورة في الفقرة الأولى هدفاً لهجمات الردع، وجاءت المادة (١٥) من البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ لتؤكد على هذه الحماية حيث نصت على "أن لا تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوى خطرة ألا وهي الجسور والسدود والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلاً للهجوم حتى ولو كانت أهدافاً عسكرية إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين. (٢)
فالحماية العامة للسكان المدنيين تقوم على أساس المبدأ العام الذي يحرم توجيه العمليات الحربية ضد السكان المدنيين من الطرفين سواءً الهجومية أو الدفاعية. (٣) وفي حالة توجيه أعمال عدائية نحو المدنيين مما يتسبب في إحداث وفيات وإصابات خطيرة يعد ذلك جريمة حرب طبقاً لنص المادة (٢/٥١) من البروتوكول الأول (٤)

الخاتمة:

تعتبر الحماية التي جاءت بها قواعد القانون الدولي والتي يقع على عاتق الدول أولاً؛ واجب تنفيذها وهي الحد الأدنى من الحماية التي من الواجب أن يتمتع بها كل من يشارك في العمليات العدائية، وأن المعاملة التي يحظى بها النساء والأطفال والعجزة بصفة تفضيلية يراد منها تخفيف المعاناة عن فئات لم تشارك في اتخاذ قرار القتال أصلاً، لكن يقع على عاتقها بناء المستقبل، وتعتبر قواعد قانون حقوق الإنسان هي الأخرى خير سند من أجل تدعيم الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة.
ونظراً لعجز الدول أحياناً في عدم تطبيق قواعد القانون الدولي، لا بد من تشجيع نمو أجهزة الرقابة المحايدة وتفعيل دور وعمل الصليب الأحمر والهلال ، والتشديد على أهمية نشر هذه القواعد التي تفضي بزيادة الوعي الشعبي بها، والمطالبة بالتالي بتنفيذها في حالات التماطل.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. الإسلام أوجب الحماية على كل المستضعفين من النساء، والولدان، والشيوخ والمسلمين، بل كان أول المتصددين والداعين والداعمين لحماية فئات النساء والأطفال والشيوخ، وذلك من خلال نصوص وردت فيه.
٢. كرس القانون الدولي حماية الشيوخ والمسنين من آثار القتال ومن تعسفات السلطة العسكرية والمدنية باعتبارهم أشخاصاً مدنيين، بل خصص لهم الاتفاقية الرابعة لسنة ١٩٤٩ حماية خاصة باعتبارهم يشكلون طائفة من المدنيين الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمع .
٣. القانون الدولي رغم مناداة الدول بتفعيله والأخذ به، إلا أن هناك إخفاقات بتطبيق القوانين والمواد الخاصة بحماية الشرائح التي تحدثت عنها.
٤. لا يجوز الاعتداء على حياة المدنيين كالقتل بجميع أنواعه وأشكاله، والمعاملة القاسية والتعذيب، وكذلك لا يجوز أخذهم كرهائن وأنه يمنع إصدار أحكام وتنفيذ عقوبات عليهم دون إجراء محاكمة عادلة سابقة تم تشكيلها وفق القانون.
٥. تعتبر قواعد قانون حقوق الإنسان هي الأخرى خير سند من أجل تدعيم الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة.
٦. كفلت المواثيق العالمية لحقوق الإنسان ضمان هؤلاء الأشخاص (الشيوخ والنساء والأطفال) لحقوقهم كغيرهم من الأشخاص الذين يدخلون في الفئات الهشة؟

(١) انظر: إيمان دالي (تدمير شبكات المياه ومرافقها) على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي:

<http://www.crimesofwar.org/arabic/easteurope10.htm>

(٢) د. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية) ص ٢٢٠.

(٣) د. زكريا عزمي (من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح) ص ٣٤٩.

(٤) راجع نص المادة (٢/٥١) من البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف.

٧. يجب أن يكون المواطن المدني موضع احترام خاص وأن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من صور خدش الحياء ، ويجب أن تبيء أطراف النزاع الحماية و العون للذين يحتاجون إليها ، سواء بسبب سنهم أم لأي سبب آخر".

ثانيا :التوصيات

١. أوصي الجميع بتطبيق الشريعة الاسلامية لأنها هي أول ما دعت إلى حماية الأفراد والممتلكات وهي الداعمة لتحقيق الحماية.
٢. أوصي بتفعيل دور القانون الدولي لحماية المدنيين. لعدة أسباب وهي :
السبب الأول: تنامي الحروب المسلحة الدولية وغير الدولية في العالم بأسره مع استخدام الأسلحة الفتاكة بأنواعها المختلفة.
السبب الثاني: الفلسفة السائدة بين الدول الكبرى، والقاضية بعدم المساواة بينها وبين الدول الأخرى وهذا ما نشاهده اليوم في الكثير من الحروب الدائرة.
ولتحقيق الحماية العامة للسكان المدنيين وبقائهم.
أولاً: عدم توجيه هجمات الردع إلى الأعيان التي لا بد منها. فيحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان، والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين؛ ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق المياه وشبكات وأشغال الري.
ثانيا: عدم توجيه هجمات الردع للأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوة خطرة.
٣. أدعو اللجنة الدولية إلى تكثيف وزيادة ثقافة الحماية المدنية، والقيام بدورات وبورشات عمل لتدريس القانون الدولي في كافة المناطق.

المراجع:

- القرآن الكريم وكتب التفسير.
- ١. القرآن الكريم
- ٢. الجصاص أحكام القرآن. ط. دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥ هـ، ت. محمد الصادق قمحاوي.
- ٣. الزمخشري أساس البلاغة: ط. دار المعرفة، لبنان، ت. عبد الرحيم محمود.
- ٤. محمد بن علي الشوكاني فتح القدير الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت.
- مراجع الحديث الشريف والأثر.
- ١. ابن ماجه سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢. أبو داود السجستاني سنن أبو داود أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن الشيباني المحقق: شعيب الأرنؤوط .
- ٣. الامام أحمد مسند الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤. البخاري الجامع الصحيح ، ط. دار إحياء الكتب العربية، مصورة من طبعة بولاق.
- ٥. علاء الدين كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م
- ٦. مالك بن انس الموطأ، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العلمية. بيروت.
- ٧. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الجامع الصحيح . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٨. النسائي سنن النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- مراجع الفقه الاسلامي
- ١. ابن القطاع كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي . ط. عالم الكتب، بيروت.
- ٢. ابن المنذر الإقناع: ابن المنذر النيسابوري ط. مطابع الفرزدق، الرياض، الأولى: ١٤٠٨ هـ
- ٣. ابن الهمام فتح القدير كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام. ط. دار الفكر، بيروت، الثانية.
- ٤. ابن بشكوال كتاب الصلة. أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ط. دار الكتب المصرية، مصر.
- ٥. ابن تيمية مجموع فتاوى شيخ الإسلام: جمع عبد الرحمن وابنه محمد القاسم: . ط. مجمع الملك فهد.
- ٦. ابن حزم المحلى، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى: ١٤١٨ هـ، ت. أحمد شاكر.
- ٧. ابن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط. دار ابن حزم، بيروت، الأولى: ١٤٢٤ هـ

٨. ابن عابدين حاشية ابن عابدين . ط. دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
٩. ابن قدامة المغني. ط. دار عالم الكتب، الرابعة: ١٤١٩هـ، ت. د. عبد الله التركي.
١٠. ابن نجيم الحنفى البحر الرائق شرح كنز الدقائق . ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية.
١١. أحمد فهدى أبو سنة بحث بعنوان نظرية الحق للدكتور غير منشور .
١٢. الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي الأم: ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية: ١٣٩٣هـ.
١٣. الهوتى شرح منتهى الإرادات. ط. مؤسسة الرسالة، الأولى: ١٤٢١هـ، ت. عبد الله التركي.
١٤. حسن أبو غدة قضايا فقهية في العلاقات الدولية: ط. مكتبة العبيكان، الرياض، الأولى: ١٤١٩هـ.
١٥. الدررني الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده. د. فتحي الدررني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣.
١٦. د. محمد سعيد البويطي (الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه) دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
١٧. الشربيني الخطيب مغني المحتاج. ط. دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
١٨. الشيرازي المذهب: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: ط. دار الفكر، بيروت.
١٩. عبد الرحمن زادة مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٠. عبد العزيز البخارى شرح كشف الأسرار على أصول البزدوى، دار الكتاب الإسلامي.
٢١. عبد الناصر أبو البصل نظرية الحكم القضائي عبد الناصر موسى أبو البصل، دار النفائس للنشر.
٢٢. القرافي أنوار البروق في أنواع الفروق شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣. القرافي: الذخيرة: ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى: ١٤٢٢هـ-الشهير ب: القرافي.
٢٤. الكاساني بدائع الصنائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي. ط. دار المعرفة بيروت.
٢٥. مصطفى الزرقا المدخل الفقهي العام دار القلم دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
٢٦. النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين. يحيى بن شرف النووي معي الدين أبو زكريا ط. دار ابن حزم.
٢٧. محمد سعيد البوطي (الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه) دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
٢٨. محمد عبد الله دراز (دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية) الكويت: دار القلم للطباعة، ١٩٧٤.
٢٩. منصور أبو المعاطي محمد (تنظيم الحروب في الإسلام) محاضرات أقيمت على طلبت كلية الشريعة والقانون السنة الثالثة عام ١٩٨٨.

• مراجع السيرة النبوية.

١. سيد سابق فقه السنة دار العربي، بيروت- لبنان الطبعة: الثالثة، ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م.
٢. الشيخ أبي محمد عبد الملك بن هشام (السيرة النبوية لابن هشام) تعليق طه عبد الرؤوف
٣. محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة- دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام.
٤. والسلام وما تنطوي عليه من عظات ومبادئ وأحكام) الطبعة السابعة، مكتبة الدعوى الإسلامية.

• مراجع معاجم اللغة.

١. ابن منظور لسان العرب. ط. دار صادر، بيروت، الأولى. والقاموس المحيط: الفيروز آبادي ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، السادسة: ١٤١٩هـ.
٢. ابن منظور لسان اللسان تهذيب اللسان، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣ - ١٤٨٨.
٣. الجرجاني التعريفات علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني المحقق: محمد صديق المنشاوي.
٤. الرازي مختار الصحاح محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي مكتبة لبنان: سنة النشر: ١٩٨٦ العرقسوسي: مطبعة الرسالة.
٥. الفيروز آبادي القاموس المحيط محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين: المحقق: محمد نعيم الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
٦. الفيومي المصباح المنير أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس ط. دار الوفاء، جدة، الأولى: ١٤٠٦هـ، ت. د. أحمد الكبسي.

٧. مختار الصحاح الرازي. ط. مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ١٤١٥هـ، ت. محمود خاطر.
- مراجع وكتب القانون
 ١. الاتفاقية الرابعة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكول الأول.
 ٢. إيما دالي (تدمير شبكات المياه ومرافقها) على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي: <http://www.crimes of war.org/arabic/easteurope10.htm>
 ٣. البروتوكول الأول المضاف لعام ١٩٧٧ (موسوعة اتفاقيات القانون الدولي).
 ٤. بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.
 ٥. جان س. بكتيه (القانون الدولي تطوره ومبادئه) بحث منشور.
 ٦. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية) دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
 ٧. زكريا عزمي (نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح) رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م.
 ٨. سعيد سالم جويلي (المدخل لدراسة القانون الدولي) دار النهضة العربية.
 ٩. طارق عزت رخا (تجريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشريعة الإسلامية) دار النهضة العربية، ١٩٩٩ القاهرة.
 ١٠. عامر الزمالي (الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني) ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في الفترة ما بين (١٤-١٦) نوفمبر ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩-١٩٩٩) بحث نشر في كتاب (دراسات في القانون الدولي الإنساني).
 ١١. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، ط١، ١٩٩٣.
 ١٢. عبد الرحمن أبو النصر (اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٩م).
 ١٣. علي صادق أبو هيف القانون الدولي العام ط١٧، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢.
 ١٤. علي منصور (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام) غير مفرس؛ الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر.
 ١٥. عيسى رباح موسوعة القانون الدولي. (بدون معلومات نشر).
 ١٦. فرنسواز كريل، حماية النساء في القانون الدولي الإنساني، مقالة مترجمة إلى اللغة العربية من ١٩- مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. بتاريخ تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٨٥م. من منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف.
 ١٧. القانون الدولي الإنساني، إجابات على أسئلتكم، من منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
 ١٨. كمال المصري بحث بعنوان الحق بين اللغة والشرع والقانون ٢٩/٧/٢٠٠١م.
 ١٩. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، ط١، بيروت، ١٩٩٧.
 ٢٠. محمد عبد الله دراز (دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية) الكويت: دار القلم، ١٩٧٤.
 ٢١. محمد وفيق موسوعة حقوق الإنسان: ط. القاهرة، ١٩٧٠م.
 ٢٢. محيي الدين العشماوي حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي ط. عالم الكتب، القاهرة.
 ٢٣. الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف ١٩٤٩م المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.
 ٢٤. منصور أبو المعاطي محمد (تنظيم الحروب في الإسلام) محاضرات أقيمت على طلبت كلية الشريعة والقانون السنة الثالثة عام ١٩٨٨.
 ٢٥. موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني حقوق الطبع: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سنة الإصدار: ٢٠٠٢ ط: القاهرة.
 - التراجم
 ١. الذهبي سير أعلام النبلاء: ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الحادية عشرة.
 ٢. الذهبي: تذكرة الحفاظ: ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 ٣. الزركلي الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي الناشر: دار الجبل بيروت ١٩٧٨.
 ٤. السيوطي طبقات الحفاظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية - بيروت.

Protecting Women, Children and the Elderly in Sharia and International Law

Jawdat Abed Taha Al - Mazloun

Lecturer at the Faculty of Islamic Da'wah - Gaza - Palestine

jawdatmazloom@gmail.com

Abstract:

There is no trust in the world that is more sacred than children, women and the elderly. There is no duty of importance above the respect of all of their rights, because their protection and respect for their rights protect the past and future of humanity as a whole. Although the international community has not neglected to pay attention to those who need protection and care more than others, what we see in many parts of the world as violations of their rights is deeply regrettable. However, the most serious and most serious of these violations occur to children, the elderly and women as a result of the outbreak of wars and conflicts, which leave behind large numbers of victims of these categories. This research was divided into two sections. The second requirement was to talk about the protection of women, children and the elderly in Islamic law. The third requirement was the protection of children and the elderly in international law. The second topic was the legal protection of women, children and the elderly during armed conflicts. First, I spoke of the protection of women, children and the elderly as part of the civilian population. The second requirement was the legal protection of women, children and the elderly in times of armed conflict. In the third demand: I talked about the most important means of protection for women, children and the elderly in times of conflict. The prohibition of the involvement of children in armed conflict was addressed before and after the 1977 Optional Protocol to the Geneva Conventions of 1949 and the 1989 Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict. The end of the research ends: includes the most important findings and recommendations that the researcher hopes to find the way of light.

Keywords: International Law, Legal Protection, Armed Conflict.